

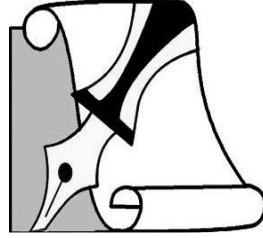


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الغلسطينية والاسطراتيكية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يمر لبنان في مرحلة حساسة على صعيد الضغط الأميركي المتصاعد عليه في إطار محاصرة "حزب الله" وهو رأس المقاومة فيه، ضمن الإسراع في سياسة التطويق والضرب قبل أقل من أربعة أشهر من موعد الانتخابات الأميركية التي تمثل تحدياً صعباً جداً للرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب.

وفي ظل أزمة داخلية متعددة الأوجه ومسار تنازلي للبلاد نحو الكارثة، كانت الساحة اللبنانية على موعد مع حضور أميركي لافت للانتباه في مضمونه تحت عنوان براق هو "دعم الولايات المتحدة الأميركية وحرصها على استقرار لبنان".

الحضور الأميركي تمثل في شكل رئيسي عبر الزيارة التي قام بها قائد المنطقة المركزية الوسطى كينيث ماكينزي إلى بيروت، ولقائه الرؤساء ميشال عون ونبيه بري وحسان دياب وقائد الجيش العماد جوزف عون، إضافة إلى لقاءات أجراها في السفارة الأميركية، ومحطة قصيرة عند نصب تذكاري يكرم ذكرى أولئك الذين لقوا حتفهم في خدمة بلدهم، بحسب بيان مقتضب صدر عن السفارة التي أشارت إلى أن ماكينزي أكد على الشراكة القوية بين الولايات المتحدة والجيش اللبناني، وهو أمر غريب كون مسألة الشراكة يجب أن تقوم على العلاقة بين الدولتين وليس الجيشين.

وتقاطع حديث الجنرال الأميركي مع كلام لوزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو هاجم فيه حزب الله واصفاً إياه كالعادة بالإرهابي، لكنه رد على كلام الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله قائلاً إن بلاده ستمنع إيران من بيع لبنان النفط الخام علماً بأن حلفاء واشنطن يشترون المحروقات من إيران.

وكان من الطبيعي أن يحاول الوزير الأميركي تحويل الأنظار وحرفها نحو الفصل بين مواجهة الحزب وإبداء الاستعداد لمساعدة لبنان عبر القول إن بلاده ستساعد لبنان على

الخروج من أزمته طالما أنه لا يتحول إلى دولة وكيلة لإيران وأن ينفذ الإصلاحات وأن حزب الله لا يسيطر على الحكم.

وتأتي التصريحات الأميركية استكمالاً لتلك التي أدلت بها السفارة في لبنان دوروثي شيا، في إطار سياسة غربية متجددة تقارب الموضوع اللبناني من ناحية الهجوم على حكومته.

وها هي فرنسا التي تعتبر نفسها المعنية الغربية الأساس بلبنان تعتبر عبر وزير الخارجية جان إيف لودريان أن لبنان يواجه خطر انهيار. ومن الواضح أن لا نجاح للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي من دون سياسة إصلاحية واضحة. فالغرب يطالب بعد 100 يوم من عمر الحكومة، بالشفافية وتنظيم قطاع الكهرباء ومكافحة الفساد وإصلاح النظام المالي والمصرفي. من هنا كان تشديد لودريان على أن فرنسا والمجتمع الدولي من حولها لن يتمكنوا من القيام بأي شيء إن لم يتخذ اللبنانيون المبادرات التي لا غنى عنها لإنعاشهم.

في موازاة كل ذلك، تستمر الحكومة في محاولاتها الحثيثة لمواجهة الأزمة. وبعد بوادر طيبة في تراجع طفيف لكن متدرج لسعر الدولار، يؤكد المعنيون أن سعر الدولار ليس هو السعر الحقيقي له. وفي تأمل إيجابي بسيط في ظل السواد القائم، يمكننا لحظ أن اللبنانيين لا يزالون يعملون على دولار بسعر 1500 ليرة في البنزين، المازوت، الطحين، الكهرباء، المولدات، المستشفيات كالأدوية والمعدات الطبية، الأقساط الجامعية والمدرسية، قروض الشقق السكنية على الإسكان، قروض السيارات، القروض الشخصية والخطوط الهاتفية.. ويقول هؤلاء إن هذه كلها مجتمعة تشكل 70 في المئة من السوق. وقد أضيفت إليها السلة الغذائية عبر 30 سلعة أساسية تستورد على دولار دون الـ 3500 ليرة ليرة، والآن هناك 300 سلعة تستورد على دولار 3900 ليرة، وهذه تشكل بدورها 20 في المئة، أي أن لدينا 90 في المئة من السوق مدعوم، ويبقى 10 في المئة في السوق السوداء يتحكم بكل الباقي. ويقر أصحاب

وجهة النظر بأن الأمر غير مقبول ما يطرح تساؤلات حول سعر الصرف وما يؤكد أنه وهمي في السوق السوداء ما يطرح واجبات كبيرة على الدولة.

هذا الأمر لا يعني أن الحكومة غير مقصرة بعد الآمال الكبيرة التي علقت عليها، لكن الدعوات إلى سقوطها هي انعكاس لهجوم أميركي غربي أكثر منه أزمة في العمل الحكومي.

لكن أصوات إسقاط الحكومة سرعان ما تراجعت، وقد شرع الثلاثي الداعم للحكومة، التيار الوطني الحر، حزب الله وحركة أمل، في انطلاقة جديدة، بعد طي صفحة الحديث عن إسقاطها أو تعديلها.

وبات من الواضح أن صرف النظر عن التغيير الحكومي يعود إلى مخاطر الذهاب إلى الفراغ، لا سيما على المستويين الإقتصادي والاجتماعي، في ظل غياب التوافق على أي خيار بديل، في حين أن التعديل لن يكون له مفاعيل كبيرة، باستثناء الذهاب إلى خطوة قد تكون شعبية من غير المتوقع أن يكون لها أي مفاعيل عملية.

ومن الجدير القول أن الرئيس سعد الحريري نفسه قد بات غير راغب في العودة حتى عبر من ينوب عنه إلى الحكومة لعلمه بالظروف المحيطة المخاصمة له. لكنه لم يغلق الباب كلياً إلا أنه اشترط عودة تبعد رئيس التيار الحر جبران باسيل وتمثل حزب الله من بعيد، وهو ما ليس في متناوله.

ومن شروط هذه الإنطلاقة الجديدة منح الحكومة
جرعة عملاقة، بهدف دفعها نحو تفعيل عملها وإحداث صدمة إيجابية في مواجهة الخطر الأساسي الذي تواجهه، أي الواقعين الاجتماعيين الإقتصادي، وبالتحديد سعر صرف الدولار،
الذي ينعكس على كل شيء.،
ويرى العهد والتيار الوطني الحر وحزب الله أنفسهم المعنيين الأساسيين بنجاح الحكومة مهما كان الأمر، أو أقله وقف التدهور ومواجهته. وبات الشروع في خطة إصلاحية بالغ الأهمية. وجاء تعيين مجلس إدارة جديدة لمؤسسة كهرباء لبنان في هذا الإطار

،نظر إلى أن الإصلاح في هذا القطاع هو المطلوب لأولئك الجهات التي تتواصلت وأصلها التفاوض معهما للمساعدة لبنان، في حين أن واقعهم يعدنا الممكنا للإستمرار به بأشكالنا لأشكاله ويشكلنا نحو 40 في المئة من النزيف المالي.

ومن المنتظر للمسار الجديد أن يستكمل بوضع غالبية المشاريع التي تدرج في الإطار الإصلاحي على طاولة مجلس الوزراء.

وقد شكل اللقاء الذي جمع رئيس مجلس النواب بيري ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، خطوة تأسيسية على هذا الصعيد.

ومع أن اللقاء لم يكن الأول من نوعه في مسار العلاقة بين الرجلين، اللذين عانيا كثيرا من غياب الكيمياء بينهما، وانعكاس ذلك عليهما سياسيا ناهيك عن خصومتها في المضمون السياسي، وبالتالي انعكاس ذلك على قواعدهما الحزبية والشعبية بصورة تلقائية، إلا أن تفاهمهما هذه المرة بدا مختلفا، خصوصا أن ترجمته لم تتأخر في الظهور عمليا، على مستوى الحكومة أولا.

فعلى رغم أن بيري وباسيل ساهما، ولو نسبيا، بالنقاش الذي دار الأسبوع الماضي حول أداء مجلس الوزراء، في ظل عدم رضا مشترك على ما تحقق حتى الآن، إلا أن الوقائع العملية أثبتت أنهما عززا الحكومة، ما تجلّى سريعا انتعاشا لها ولرئيسها.

ومع أن الرئيس سعد الحريري يبقى المرشح المفضل لرئاسة الحكومة بالنسبة إلى رئيس مجلس النواب، الذي لم تبد علاقته مع دياب مثالية أو نموذجية منذ وصول الأخير إلى السراي الحكومي إضافة إلى الكيمياء المفقودة أيضا لجهة بيري تجاه دياب، إلا أن الرؤى تلاقت بين بيري وباسيل على أن العودة إلى زمن ما قبل ولادة الحكومة لن تشكل حلا، وأن الذهاب بالبلاد إلى الفراغ سيكون بمثابة رمي لها في المجهول، وأن المطلوب هو توجيه

الحكومة فوراً لتحسين أدائها، ومباشرة العمل بالإصلاحات، بعيداً عن القول الدائم للتيار أن الآخرين لم يسمحوا له بالعمل.

ويبدو أن الرجلين وجدا طريقهما إلى التنفيذ سريعاً، وفق ما ظهر على الأقل من مداولات الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء.

وقد أعاد تفاهم بري وباسيل، مدفوعاً من حزب الله، أداء دوراً في استعادة الحركة على خط الحكومة، وفيه النشاط الذي تمثل في اللقاءات الوزارية غير المسبوقة مع السفير الصيني، والتي فتحت فيها النقاش حول مشاريع يمكن للصين تنفيذها في لبنان، وصولاً إلى زيارة الوفد العراقي الرسمي إلى لبنان، والتي شكلت خرقاً على صعيد العزلة التي تواجهها الحكومة منذ وصولها، على المستويين العربي والغربي. وقد تبع بري ذلك بكلامه عن انفتاح كويتي على لبنان.

وقد فتح لقاء الرجلين صفحة جديدة بينهما بعد أن بقيت علاقتهما ملتبسة منذ ما قبل انطلاقة العهد الحالي. ولو كان الكثيرون يشككون بقدرة العلاقة على الصمود في ضوء العواصف الآتية، خصوصاً أن التجربة أثبتت أن حدثاً بسيطاً، وربما هامشياً، قادر على زعزعة أي تفاهم، مهما علا شأنه. وهناك من يدعو إلى الاتعاض من التجربة التي تحول بعضها إلى عداوات، كما حصل مثلاً على خط العلاقة بين باسيل والحريري، اللذين تحولوا من شريكين إلى خصمين يرفضان الالتقاء، أو على خط تفاهم معراب الذي دفنه طرفاه وهذه المرة كان الطرف الآخر مع باسيل هو القوات اللبنانية.

على أن لقاء عين التينة أنتج اتفاقات أخرى تتعلق بموضوع ارتفاع الدولار، وتم الطلب من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ضخ خمسة ملايين دولار يومياً في السوق اللبنانية، كما تم الاتفاق على تعيين لجنة التحقيق الجنائي للتدقيق في حسابات مصرف لبنان، والشركة التي ستتولى التحقيق بعد المآخذ التي أثيرت حول شركة كروول والتي قيل أن لها علاقة مع حكومة العدو الإسرائيلي.

وفي كل الأحوال ينقل عن بري وباسيل أنهما لن يسمحا للمتضررين بزعزعة ركائز تفاهمهما والتشويش عليه والدخول في العلاقة بينهما، وأنه حتى إذا حصل تباين في المستقبل حول أمر ما، فإن الاختلاف لا يجب أن يفسد في الود قضية. ومن شأن نجاح هذه الآلية توسيع تفاهماتها ورعايتها نحو قواعد التيار وحركة وأمل. لكن الأمر يبقى رهن الوقت في ظل صعوبات كبيرة تكتنفه.

دياب يواجه الهجوم

في هذه الأثناء، لا يزال رئيس الحكومة حسان دياب يواجه التهجمات التي يتخذ بعضها الطابع الشخصي في إطار حملة داخلية تتواءم مع نظيرة خارجية لها. وتخطى دياب محاولات إسقاط حكومته عبر توائم معارضة سياسية وشعبية في الشارع وهو ما يعده محاولة سياسية مريبة ضده.

ولدى رئيس الحكومة فنانة بأن خصومه في الداخل والخارج لا يكتفون بمعارضته وعرقلة حكومته، وإنما هم سعوا مرات عدة حتى الآن إلى إسقاطه، وبالتالي فإن كلامه قبل فترة عن محاولة انقلاب ضده لم يأت من فراغ، بل إن الأحداث اللاحقة أتت لتثبت أن ما قاله ليس من وحي الخيال بل كان يعكس حقيقة ما يدبر له في الكواليس.

يعلم دياب تماماً أن حزب الله يعد العامل الأساس، إن لم يكن الوحيد، الذي عزز حكومته ومنعها من الانهيار أو التأذي في ظل استهداف منهجي له. وهو استهداف متعدد الأدوات مع الارتفاع المريب للدولار في السوق السوداء، ما أدى إلى تأجيج الغضب الشعبي في الشارع بالترافق مع دخول مجموعات منظمة وموجهة من بعد على خط الاحتجاجات متلطية خلف عباءة الحراك الشعبي. وتواءم ذلك مع حراك ديبلوماسي، سواء مع شخصيات لبنانية أو بين السفراء أنفسهم، فيما كان هناك من بدأ يروج على نطاق واسع بأن قرار إسقاط الحكومة صدر وأن دياب يستعد لتقديم استقالته، وصولاً إلى التداول بأسماء بديلة!

في المقابل، كان دياب واثقا ومصمما على الاستمرار وهو لم يفكر ولو للحظة بالاستقالة التي يعتبرها غير واردة حاليا اطلاقا.

فهذه الاستقالة قد ترد في حال تم التوافق المسبق على تشكيل حكومة جديدة تتولى فوراً زمام الأمور من دون المرور مجدداً في نفق الفراغ المكلف، أو أن يجري سحب الثقة من حكومته وإسقاطها في مجلس النواب. وهذا كان سبب هجومه المضاد وانتقاده الخارج الذي بات معروفاً والذي لا يزال يغلق الباب عليه وخاصة عربياً سعودياً وغربياً أميركياً عبر السفراء. اليوم، لم يعد دياب يستطيع السكوت، ويؤكد العارفون أنه ليس من هواة المواجهة مع واشنطن والرياض، وهو الذي يحتاج إلى فتح كل نافذة ممكنة على العالم، لكن عندما اشتد الحصار والضغط على حكومته وأصبحت المسألة بالنسبة إليه معركة حياة أو موت، كان من الطبيعي أن يعيد تموضعه السياسي وفق مقتضيات المرحلة، وان يفتش عن خيارات بديلة للإنقاذ وهذا من حقه.

جاء ذلك بعد أكثر من ستة أشهر على عمل حكومته، من دون فك الحصار الخارجي عليه، وبعد أن كان حريصاً طيلة الفترة الماضية على إبداء المرونة والتصرف بروية، محاولاً احتواء الحصار وتجنب الصدام.

وتشير أوساط دبلوماسية غربية إلى أن دياب غير مرفوض أميركياً، فهو تولى التدريس في الجامعة الأميركية في بيروت لمدة 30 عاماً وشغل منصب نائب الرئيس لـ 15 عاماً، وساهم في تأسيس جامعات أميركية في عدد من الدول العربية والأفريقية وكان على علاقة طيبة مع الخليج، ولكن أداءه لا يعجب الأميركيين والسعوديين، برغم أن دياب يؤكد أن كلامه الصريح حول رفض زج لبنان في الصراعات الإقليمية، يعني من ضمن الذين يعينهم، محور المقاومة والممانعة، ما يثبت استقلاليته.

ولعل هذا ما يفسر جنوح دياب دراماتيكا نحو الخيار الشرقي. وقد جاء ذلك ضمن سياق الرد على مشروع خنق الحكومة، فقرر الذهاب بعيداً في الانفتاح الاقتصادي على الصين والعراق، وتقديم النقاش معهما ليغوص في تفاصيل التعاون الممكن ومجالاته.

وإذا كان دياب وحكومته يعانيان من الهجمات، فإن ذلك لا يعني عدم الإقرار بـ التقصير في الأداء الحكومي وفي بعض الوزارات إذ لا يمكن غض النظر عن ذلك. وقد عبر الحلفاء في أكثر من مرة عن عدم رضاهم عن العمل الحكومة وقد شمل التيار الحر نفسه، وعدم الرضا هذا لم يقتصر على وزارة الطاقة فقط كما لاحظنا مؤخراً، إنما طال أيضاً وزير المال غازي وزني الذي نال نصيبه من الانتقادات، ومعه وزير الاقتصاد راوول نعمة والوزير طلال حواط الذي عين باختيار من النائب فيصل كرامي وقيل أن الأخير مستاء من أدائه اليوم. في كل الأحوال، عادت الحكومة إلى العمل المنتج لكن ذلك لن يظهر سريعاً، إلا أن اللبنانيين بدأوا يتلمسونه شيئاً فشيئاً.

الجهاد الزراعي والصناعي

في هذه الأثناء، توقفت البلاد عند الكلام الأخير للسيد حسن نصر الله حول الانتقال بالاقتصاد اللبناني إلى التركيز على الزراعة والصناعة بعد فشل الخيار الآخر والواقع أنه لا يمكن قراءة كلام الأمين العام لحزب الله من دون ربطه أيضاً بالتوجه نحو الشرق. وكان لافتاً للانتباه قول السيد نصر الله إنه لا يمانع التعاطي مع واشنطن، مع أنها عدوة لحزب الله، ومع ذلك لا يمانع أن تساعد لبنان، مثلها مثل أي دولة باستثناء العدو الإسرائيلي، مع موقفه المعلن من أن واشنطن هي التي تطلق العقوبات والحصار على اللبنانيين وتمنع المساعدات العربية والغربية عنه وأنها تعاقب شعباً. والحال أن السيد نصر الله فتح أبواب إيجاد الحلول، ولم يتحدث بلغة بيئته وحلفائه فقط، بل تحدث بشفافية عن معاناة جميع اللبنانيين وضرورة مساعدتهم للخروج من هذا الحصار والعقوبات وأن من مسؤولية الجميع معالجة الانهيار.

ولعل إعلان الحزب انخراطه في معركة بناء الاقتصاد المنتج، تمثل تحولا كبيرا في السياسات اللبنانية منذ انشاء الكيان الذي أسس لكي يكون اقتصادا خدماتيا الأمر الذي برز بشدة منذ مرحلة الطائف.

على أن التحول في سياسة حزب الله الداخلية لا يعني إقراره خطة تغيير النظام في لبنان كما أراد الاخصام تفسير الأمر سريعا. لكن من دون شك فإن الحزب قد ولج بابا لم يفتح في السابق، بغض النظر عن قدرته من عدمها. وبات من المفيد صياغة تحالفات مع القوى التغييرية في الحكم في معركة بناء الاقتصاد المنتج.

وما يجب التوقف عنده في كلمة السيد نصر الله هو ما قدمه من جديد ما يحاكي المرحلة، عبر الجمع بين مشروع المقامة والقادرة على التحرير وتحقيق الانتصارات في الميادين العسكرية والسياسية، ومشروع التنمية الاقتصادية الاجتماعية، الذي يشكل التتمة الضرورية لحماية مشاريع حركات المقاومة.

ويأتي ذلك في إطار البراغماتية والتطوير في فكر الحزب الذي قدم امثلة عديدة في الفترة الاخيرة فاجأت حتى الحلفاء، وجميعها في الشأن الاقتصادي. فقد كان الكثيرون يعتقدون بصعوبة افتتاح حزب الله بضرورة منح الجوانب الاقتصادية حيزا من الاهتمام يعادل الحيز الذي تحتله المقاومة وتنمية مصادر قوتها، ولعل الجزء الكبير من هذا التحليل يعود الى الفهم الخاطيء لعقيدة الحزب الذي يعتنق كثيرون بجموده الفكري.

الواقع أن الحزب قد اتخذ فعلا قرار خوض غمار المعركة الإنتاجية للنهوض بالاقتصاد الوطني ومحاولة إطلاق نهضة زراعية وصناعية، ولما لا إطلاق المشاريع الزراعية والصناعية المدروسة والمتنوعة لتحقيق نسبة واسعة من الاكتفاء الذاتي الغذائي والاستهلاكي، إضافة الى فتح أسواق تصدير نحو سوريا والعراق وإيران للسلع المنتجة لتخلق فرص عمل جديدة؟

فالهدف هو اليوم إعادة الحياة إلى الريف ومعها التوازن بينه وبين المدينة. ويجدر بنا القول إن الامر دونه صعوبات وسيصنفه كثيرون انقلابا على المفاهيم اللبناني، ولعل اول الغيث يتمثل في مسارح الرئيس سعد الحريري الى الرد على السيد نصر الله في شكل غير مباشر عبر القول إن الحكومة والعهد يريدان تغيير النظام الاقتصادي اللبناني الحر إلى نظام آخر.

الراعي والعهد

توقفت البلاد مطولا عند النداء المثير للجدل الذي وجهه البطريرك الماروني بشارة الراعي إلى رئيس الجمهورية ميشال عون ودعاه فيه إلى العمل على فك الحصار عن الشرعية والقرار الوطني الحر، مطالبا الدول الصديقة الإسراع إلى نجدة لبنان كما كانت تفعل كلما تعرض إلى خطر.

مرد المفاجأة يعود كون هذا الكلام في مضمونه وفي توقيته يعد دقيقا كما لناحية الجهة التي توجه اليها بعد مرحلة طويلة من دعم المرجعية المسيحية لرئاسة الجمهورية.

لا بل إن الراعي طالب بما سماه إعادة تثبيت استقلال لبنان ووحدته، وتطبيق القرارات الدولية، وصولا إلى إعلان حياده. وبذلك، تمحور البطريرك في الخط الذي سار عليه سلفه نصر الله صفير، علما أن الراعي، الذي احتفظ بمواقف متطرفة في الماضي، جاء بنهج جديد مع وصوله إلى السدة البطريركية العام 2011. وكان لافتا للنظر ربطه مسألة حياد لبنان بوحدته واستقرار المنطقة، غامزا من قناة حزب الله مع دعوته إلى الدفاع عن حقوق الدول العربية.

وشكلت بركي محور حركة ذات دلالات، تأييدا لمواقفه وكان أهم الزائرين الرئيس سعد الحريري. وتشير أوساط في البيئة المسيحية التقليدية إلى أن الراعي يريد من عون العودة عن سياسته التي أدت الى تحول تاريخي في رئاسة الجمهورية، كما رفض الانحياز الاقليمي.

ويتوقف هؤلاء عند ما خرج به الراعي لناحية تحديده لشروط كما لمواصفات وجدول أعمال بالغ الأهمية في هذا الظرف. وترى وجهة النظر هذه أن لكلام البطريرك رمزية لناحية إيحائه لضرورة استعادة القرار اللبناني ما يشير الى سيادة مُصادرة في هذا الظرف، مع التشديد على أهمية علاقة لبنان مع المجتمع الدولي والعربي.

أما لماذا خرج الراعي بهذا الكلام اليوم وفي هذا التوقيت بالذات؟ فيشير هؤلاء الى أن الجديد يتمثل في أن المرجع الماروني استشف مع الوقت بأن جدول أعمال بعدا بات يتناقض، ليس فقط مع مصلحة المسيحيين، بل مع الجميع وهو يمثل تحديا لاستمرارية الكيان. وقد انطلق من مخاطر كيانية ومصيرية على لبنان الذي قد يقبل على انهيارات متعددة، سياسية واقتصادية واجتماعية وربما أمنية، وحالة تفكك غير مسبوقة.

لكن وجهة النظر هذه تعد بالغة التضخيم، وهي تلقى صدى لدى القوى المسيحية المناهضة للعهد وللتيار الوطني الحر. بينما يتوقف أنصار العهد أمام سلسلة من التحركات والمواقف التي قام بها الراعي في الفترة الاخيرة.

فقد زار قبل أسابيع بعدا لدعم موقع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، طالباً عدم تحميل المسؤولية لطر فواحد،

ولاسيما بعد تصاعدهم اقلل حراك الشعب بالتظاهر ضده وهو صولا الى المطالبة باستقالته ورحيله.

يفسر ذلك دعم المرجعية المارونية للمناصب المسيحية في الدولة. لكن هذا لا يعني الوقوف المستمر وراء العهد، وهو ما فسره الراعي بعدها بفترة وجيزة عندما دعا قبل يومين من

انعقاد اللقاء الوطني في بعدا في 25 حزيران الماضي، إلى إصدار وثيقة وطنية في اللقاء، مقترحا تأجيل اللقاء من أجل التوافق على حل للأزمات. وأكد ضرورة أن تقر الوثيقة الوطنية بسلطة الدولة الفعلية مندونسواها على الأرض اللبنانية والالتزام بقرار التشرعية الدولية.

هذه المواقف بدأت تعكس تبدا في موقف بكركي من العهد ومسألة السلاح وحتى العلاقة مع حزب الله. وبعد أسبوع من موقف تأجيل الحوار، أتى موقف الراعي في إنتقاد قرار القاضي محمد مازح بحق السفيرة الاميركية دوروثي شيا ليعكس تبدا ايضا وترجيح كفة المواقف المعارضة للعهد ولحكومة الرئيس حسان دياب ولحزب الله.

الاستدارة الكبيرة في السياسة اختصرها الراعي في موقفه في عظة الأحد الشهيرة، ما يعكس مقاربة جديدة في الكامل، ما قد يشير إلى إعلاء صوت المتطرفين في الساحة المسيحية من جديد، والجميع يتذكر المواجهة الكبيرة التي شنها سلفه صفير على عون والتيار وأدت الى تقدم معسكر 14 آذار في انتخابات العام 2009..

ومن ناحية العهد، هو لا يود الدخول في سجال علني مع الراعي ناهيك عن حزب الله الذي لا يفضل ذلك. ورغم الوقع السلبي لكلام الراعي على عون والتيار، فمن غير المرجح حصول مواجهة كلامية من دون استبعاد مصارحة في هذا الشأن في الأروقة المغلقة كون لا مصلحة للتصعيد في هذه الظروف.

الأمر نفسه سيسقط حاله على معسكر المقاومة والممانعة، الذي يشعر بخيبة من هذه المواقف في هذا التوقيت الحرج، ما يتقاطع مع الحملة الاميركية والخليجية والداخلية على سلاح المقاومة. ويبدو حزبالله حساسا على تناوله وانفيشك لغير مباشر، فيظلاستهدافه ليلانهار او فيخضرم تهديدات اسرائيلية والخروقات اليومية البرية والبحرية والجوية.

لعله القطوع الثاني الأكبر في العلاقة بين الحزب وبكركي في عهد الراعي، وكان الا أول
عند زيارة الراعي الأراضي المحتلة راعويا برغم كل المناشدات، والتي تم تجاوزها عبر
الحد الأدنى من الانتقاد. وهذه المرة فإن الوضع مشابه، خاصة في ظل مرحلة صعبة ستمتد
لأشهر على أقل تقدير في ظل واحدة من أكثر الإدارات الأميركية تطرفا عبر التاريخ!